

## رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 نيسان/أبريل 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى لأطلب منكم عرض قرار على مجلس الأمن يصنّف حماس خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين، وليقرر كذلك اتخاذ إجراءات بحق هذا التنظيم الإرهابي ويفرض تدابير ملموسة ضده.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تعرّضت إسرائيل لهجوم بشع لم يسبق له مثيل شنه تنظيم حماس الإرهابي. فقد تسلل إرهابيو حماس إلى أراض خاضعة لسيادة دولة إسرائيل وشنوا هجمات مروّعة على سكانها المدنيين وارتكبوا فظائع لا يمكن تصورها، بما في ذلك الذبح الوحشي لمدنيين أبرياء، وعددا لا يحصى من أعمال الحرق وقطع الرؤوس والاغتصاب والعنف الجنسي والتعذيب. وقتل إرهابيو حماس أكثر من 1 200 شخص في ذلك اليوم، وأخذوا رهائن إلى قطاع غزة يفوق عددهم 240 فردا من الرجال والنساء والأطفال، بعضهم من ذوي الإعاقة، من الرضع وكبار السن، من بينهم ناجون من المحرقة. وحتى الآن، لا يزال 133 رهينة، من بينهم رضيعان، محتجزين في غزة ولا يزالون يتعرضون للاغتصاب والتعذيب الجنسي والمعاملة اللاإنسانية. وقد اقترن هذا الهجوم الوحشي، الذي تضمّن تسلل 3 000 إرهابي إلى أراضي إسرائيل، بإطلاق آلاف الصواريخ وقذائف الهاون بشكل عشوائي على البلدات والأحياء الإسرائيلية. ويسبب هذا الهجوم الإرهابي، تعيّن إجلاء 215 000 مدني إسرائيلي من منازلهم ولا يزال معظمهم مشردين داخليا حتى يومنا هذا.

وكنتم أتوقع أن يتخذ مجلس الأمن موقفا واضحا وأخلاقيا من ذلك وأن يدين تلك الأعمال الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها حماس بوصفها كما هي حقًا. بيد أن المجلس اختار أن يتصل من مسؤوليته عن اعتبارها كما هي.

وأود أن أذكّر بأن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميل باتن، اعترفت في تقريرها عن البعثة التي أجرتها، بالجرائم الجنسية المرتكبة في سياق الهجوم الإرهابي الذي قادته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وفي أعقابها. وقد خلص التقرير تحديدا إلى "أن هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع قد وقعت خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر في مواقع متعددة على أطراف غزة، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي". وفيما يتعلق بالرهائن التي أخذت إلى غزة، ورد في التقرير أن فريق البعثة "تلقي معلومات واضحة ومقنعة بأن العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، والتعذيب الجنسي، والمعاملة الوحشية واللاإنسانية والمهينة، وقع



ضد بعض النساء والأطفال أثناء احتجازهم، وأن لديه أسبابا معقولة للاعتقاد بأن العنف قد يكون مستمرا". ويدعو التقرير إلى الإفراج الفوري عن الرهائن.

ومع ذلك، لم يقيم مجلس الأمن، مرة تلو الأخرى، بإدانة حماس على تلك الأعمال الوحشية.

وأنا أعتقد أنه نظرا للخطر الواضح والحالي الذي تشكله حماس على الأمن الإقليمي وللتهديدات المستمرة المحدقة برهائننا، الذين تحتجزهم حماس في غزة في انتهاك للقوانين والأعراف الدولية، قد حان الوقت لأن يُسمّى مجلس الأمن الأمور بمسمياتها. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراء في هذا الصدد وأن يفرض تدابير ملموسة ضد حماس.

فقد برهنت الأحداث الأخيرة أن أعمال حماس وأساليبها وأهدافها لا تختلف من جوانب عديدة عن تلك التي تتبعها القاعدة وداعش وطالبان وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي اتخذت الأمم المتحدة إجراءات ضدها بالفعل، فجميعها مثل بعضها.

وبالفعل، قد صنّفت العديد من البلدان - من بينها الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وكندا واليابان، وكذلك الاتحاد الأوروبي - تنظيم حماس الإجرامي بأنه تنظيم إرهابي. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، انضمت بلدان مثل مقدونيا الشمالية وسويسرا وألبانيا إلى هذه القائمة المتزايدة من البلدان التي أصبحت ترى حماس الآن على حقيقتها. ولكن مجلس الأمن لم يفعل ذلك حتى يومنا هذا. وهذه وصمة سوداء مشينة لهذه الهيئة ولمنظمة الأمم المتحدة بأسرها، مما يزيد من إنقاص مصداقيتها في الرد على واحد من أسوأ الهجمات الإرهابية في التاريخ.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتصرف بسرعة وأن يتخذ إجراء حاسما وفقا لقراري المجلس **1267 (1999)** و **1373 (2001)** وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، وأن يصنّف حماس خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين، وأن يقرر كذلك اتخاذ إجراءات بحق ذلك التنظيم الإرهابي بفرض تدابير ملموسة ضده. فحماس تشاطر الإيديولوجية العنيفة والحمض النووي للتنظيمات الأخرى التي تصنفها الأمم المتحدة بأنها تنظيمات إرهابية، كما أنها تشكل خطرا يهدد السلام والأمن في العالم.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جلعاد إردان

سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة